

Distr.: Limited
20 June 2013
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثالثة والخمسون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والخمسين

مشروع تقرير

المقررة: السيدة هيلين بيبي (فرنسا)

إضافة

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
(البند ٣ (أ))

تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية
لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
٢٠١٤-٢٠١٥

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣،
في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين
كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).



٢ - وقام المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣ - أُعرب عن الدعم والتقدير للبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، الوارد في التقرير عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75). وأُعرب عن آراء مفادها أن التغييرات المقترحة تعكس بشكل كاف الإطار الذي حظي بتأييد كبير جدا في الدورة السادسة والأربعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقودة في أبيدجان، كوت ديفوار، في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، وأن هذه اللجنة بصدد الشروع في برنامج عمل طموح زاهر بالتحديات يتطلب الدعم الكامل من الدول الأعضاء. وأعربت الدول الأعضاء عن تأييدها لإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجعلها أكثر فعالية. وذكّر أيضا أن الهيكل محكم التنظيم، وأنه جزء من نهضة أفريقيا ويمثل ما يأمل أن يراه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠). وأشار أيضا إلى أن سياق البرامج الفرعية التسعة يعبر تعبيرا كاملا عن شواغل الاتحاد الأفريقي.

٤ - وأُعرب عن آراء بشأن الهياكل الأساسية والتجارة وحركة السلع بين البلدان غير الساحلية والموانئ. وأشار إلى ممر شرق أفريقيا كمثال على مشروع كبير للهيكل الأساسية في أفريقيا. وسألت الدول الأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إن كانت هناك أي مشاريع جارية لتطوير الهياكل الأساسية من أجل زيادة تيسير التجارة والتنمية. واستفسرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا عن مدى المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجالي التجارة والخدمات في سياق دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٥ - وأعربت الوفود عن حاجة اللجنة إلى مواصلة تقديم الدعم لبرامج التكامل الإقليمي في أفريقيا التي تضطلع بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٦ - وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها للإشارة إلى أن الأعمال التي تهدف إلى تيسير التجارة ما زالت تواجه الكثير من التحديات، ولا سيما بسبب نقص الهياكل الأساسية الصلبة التي يمكن التعويل عليها في المنطقة، وذلك على الرغم من التقدم المحرز في مجالي التجارة في السلع والخدمات.

٧ - وشددت بعض الوفود كذلك على ضرورة مواصلة اللجنة والشركاء الآخرين، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، تقديم الدعم بغية تكملة جهود الجماعات الاقتصادية

الإقليمية في مجال الهياكل الأساسية ولا سيما الروابط بين السكك الحديدية والطرق الرئيسية، كعنصر ضروري لتيسير التجارة وربطها بقطاعات رئيسية أخرى من الاقتصادات مثل الزراعة.

٨ - وأعرب أيضا عن آراء بشأن ما إذا كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قادرة على رصد أثر مشاريع الإنمائية وما إذا كانت مؤشرات الإنجاز تقيس على نحو ملائم الكيفية التي تنجز بها البرامج الفرعية أهدافها. فعلى سبيل المثال، يستخدم البرنامج الفرعي ٦، الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية، مؤشرات يبدو أنها تقيس التقدم المحرز في مسائل المرأة والمعرفة بما بدل التركيز على هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩ - وأعرب عن القلق إزاء تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لأقل البلدان نموا إذ ليست هناك أي إشارة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول، تركيا. وأعربت الدول الأعضاء عن آراء بشأن إمكانية تعزيز جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعمها لأقل البلدان نموا وعمما إذا كان بالإمكان زيادة استغلال المبادرات في ذلك الصدد. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن من الواجب على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم دعما متساويا إلى كل من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

١٠ - ولوحظ أن برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ينبغي أن يسعى إلى القضاء على الفقر عوضاً عن الاكتفاء بالحد منه. واستفسرت الدول الأعضاء هذه اللجنة عن سبب عدم ذهابها في برنامج العمل إلى حد إدراج استراتيجيات خاصة بالقضاء تماما على الفقر.

١١ - ولوحظ أيضا أن أحد أهداف اللجنة كجزء من استراتيجيتها هو الارتقاء بالبلدان إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. وطلبت بعض الوفود توضيحا بشأن تحديات وأخطار جعل البلدان تنتقل من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل.

١٢ - وأعربت الدول الأعضاء عن رأي مفاده أن دراسات متعددة أجريت في إطار البرنامج الفرعي ٩، سياسات التنمية الاجتماعية، وسألت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن مدى الحاجة إلى القيام ببحوث ودراسات إضافية. وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يجب أن تستخدم الدراسات الموجودة من أجل تنفيذ برنامج عملها.

١٣ - وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تفتقر إلى التركيز على مسائل الطاقة وأن مزيدا من الاهتمام يجب أن يعطى لهذا المجال.

١٤ - وأعربت الدول الأعضاء عن القلق إزاء التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين بسبب إعادة هيكلة المنظمة، وإزاء عدم إدراج بعض الفقرات على الأقل في التوجه العام لكل برنامج فرعي أو استراتيجياته من أجل تفسير التغييرات.

١٥ - ولوحظ أن التقرير يشير إلى مشاورات بشأن خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كأحد أسباب إعادة هيكلة المنظمة. ولاحظت الدول الأعضاء أن المشاورات جارية وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للجنة الاقتصادية إدراج نتائج المشاورات في برنامج العمل.

١٦ - وأعربت الدول الأعضاء عن آرائها بشأن أهمية البيانات الإحصائية الدقيقة التي ستمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من التخطيط لبرنامج عملها وتنفيذه.

١٧ - واستفسرت بعض الوفود من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن البرنامج الفرعي ٦، الشؤون الجنسانية والمرأة في التنمية، وعن تعاملها مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والذي لا يرد ذكره في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وطلبت الدول الأعضاء أيضا توضيحات بشأن الإشارة إلى تقديم الدعم للاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني لبناء ودعم الاقتصاد الرقمي لأفريقيا في سياق البرنامج الفرعي ٣، الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات التي أدخلت على سرد البرنامج الفرعي ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/75).